

تأخر تونس في استقدام لقاحات كورونا يعكس خلا حكوميا في إدارة الأزمات

ضعف السياسة الاتصالية يُصعب مهمة إقناع المواطنين بجدوى التطعيم



في ظل انتقال ديمقراطي هش يعكسه السجل السياسي والدستوري المحتدم بين الرئاسات الثلاث، لا تزال تونس تكتفي بمعاينة الآثار السلبية التي خلفتها الجائحة وتداعياتها الاجتماعية المدسرة فحسب. فقد تعرضت البلاد للأزمة الصحية في فترة كان الجميع ينظر بعين التفاؤل للخروج من التقلبات الاقتصادية، بيد أن طريقة تعاطي صناع القرار مع خطط جلب اللقاحات، سلط الضوء على القيود التي تعيق عمل الحكومة، وتظهر في الوقت نفسه مؤشرات هشاشة ضعف الدولة في مواجهة الأزمات الحرجة.



أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس - التي ارتباك السلطات التونسية في إدارة ملف جلب لقاحات كورونا بظلال قائمة على المواطنين الذين اتبأهم الشكوك من جدوى التطعيم في ظل ضعف السياسة الاتصالية الحكومية التي لم تقدم إجابات مطمئنة حتى الآن بخصوص الموعد النهائي لوصول اللقاحات من جهة، ومدى نجاعتها الصحية من جهة ثانية.

ويربط المراقبون هذه الوضع بعدم الاستقرار السياسي الذي تفاقم منذ استقالة رئيس الحكومة السابق إلياس الفخفاخ لتدخل البلاد في جدل دستوري منذ أكثر من أسبوعين نتجت رفض الرئيس قيس سعيد قبول أداء اليمين الدستورية لأربعة وزراء تتعلق بهم شبهات فساد أو تضارب مصالح، ضمن تعديل وزاري واسع قام به رئيس الحكومة هشام المشيشي، ونال على إثره ثقة البرلمان.

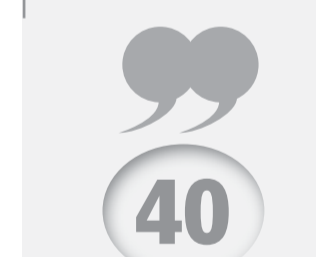
ورغم إطلاق الأوساط الطبية صفارات الإنذار خشية اتساع رقعة الوباء، حيث شهدت تونس موجة ثانية قاسية، لكنها لم تجد صدى من الحكومة التي لم تفلح في الحد من انتشار الفيروس على النحو المطلوب، وذلك بسبب عدم قدرتها على التطبيق الصارم لبروتوكولات الوقاية الصحية.

لا حماسة بين التونسيين

كشف استطلاع للرأي محلي نشر مؤخرا عن تدني نسبة قبول التونسيين للقيام باللقاحات إلى 41 في المئة، ويرجع ذلك إلى وجود مخاوف من وجود آثار سلبية محتملة للتطعيم، فيما يقول متابعون إن غياب حملات التوعية ساهم في ارتفاع منسوب القلق، ولم يحفز المواطنين على الإقبال على اللقاح بهدف الحد من انتشار الفيروس.

واقصر عهد المسجلين في الحملة الوطنية للقاح ضد كورونا إلى غاية السبت الماضي، على قرابة 388.5 ألف تونسي من إجمالي أكثر من ثلاثة ملايين شخص تدخلها البلاد في المرحلة الأولى. وحددت وزارة الصحة نصف عدد سكان البلاد ليكونوا ضمن هذه الدائرة، أي نحو ستة ملايين شخص. وسبق أن أوضح الهاشمي الوزير، مدير معهد باستور، وهو مستشفى ومركز دراسات وأبحاث طبية تأسس في العام 1893 في تصريحات صحافية، أن "40 في المئة من التونسيين يرغبون في تلقي اللقاح مقابل 30 في المئة يرفضونه، في حين لم يحسم البقية قرارهم بعد". ويلاحظ المتابعون أن انشغال الحكومة بالخصومات السياسية وسط تصاعد الأزمة الدستورية، كان له تداعيات وخيمة على إدارة ملف اللقاحات وحملات التوعية، كما ألت التغييرات الحكومية المتواترة من فترة إلى أخرى بظلال سلبية على مهام الإدارات السيادية ومن ضمنها وزارة الصحة.

وعلى الرغم من موافقة مجلس نواب الشعب (البرلمان) الثلاثاء الماضي، بالأغلبية على مشروع قانون يتيح للحكومة الانضمام إلى المبادرة العالمية "كوفاكس" لتسهيل إتاحة اللقاحات ضد كورونا، إلا أن هناك تضاربا كبيرا في التصريحات بشأن الموعد النهائي لوصول اللقاحات إلى البلاد. وستحصل تونس بموجب الانضمام إلى مبادرة كوفاكس، وهو برنامج تشرف عليه منظمة الصحة العالمية لتطعيم السكان في البلدان الفقيرة ومتوسطة الدخل التي لا تمتلك القدرة على توقيع اتفاقيات ثنائية للشراء المسبق للقاح، على نحو 4.8 ملايين جرعة من لقاحات كورونا، وفق ما صرح به ممثل منظمة الصحة العالمية في تونس، إيف سوتيران.



في المئة من التونسيين يرغبون في تلقي اللقاح مقابل 30 في المئة يرفضونه، فيما لم يحسم البقية قرارهم بعد



الاستعداد لمرحلة ما بعد الوباء مازال بعيدا

وفي الوقت الذي رجّحت فيه الحكومة التونسية وصول الدفعة الأولى هذا الشهر، إلا أن خبراء الصحة يستبعدون ذلك، فيما يتساءل التونسيون عن مدى سلامة وفعالية اللقاحات المنتظرة؛ وأوضح سهيل العلوي، الرئيس السابق للجنة الصحة في البرلمان في تصريح لـ"العرب"، أن "موعد وصول اللقاحات يجب أن يحدد بشكل نهائي حتى نتطرق للحكومة في حملتها الدعائية".

تخبط اتصالي حكومي

يستنح المتابعون أن التخبط الحكومي في إدارة ملف كورونا واللقاحات هو انعكاس للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة التي ترزح تحت وطأتها البلاد في أعقاب ثورة يناير 2011. وبرأي هؤلاء تحتاج الحكومة إلى استرجاع ثقة التونسيين ومراجعة سياستها الاتصالية حتى تنجح في الإقناع ببرامجها وخططها على جميع الأصعدة، لكن كل ذلك لا يعكس حقيقة الأزمة، فتغيير الحقائق الوزارية بشكل متواتر هو سبب أضرر للشعلة، فقد تولى فوزي مهدي وزارة الصحة في سبتمبر الماضي ضمن حكومة المشيشي، خلفا لعبد اللطيف المكي الذي كان في حكومة الفخفاخ قبل أن يتم تغييره في التعديل الوزاري الأخير في منتصف يناير الماضي، ويفترض أن يحل محله الهادي خيري، الذي لم يتسلم مهامه حتى الآن.

وتحمل الأوساط السياسية مسؤولية تردد التونسيين في تناول اللقاح إلى ضعف السياسة الاتصالية الحكومية وإلى التقصير في حملات التوعية. وانتقد نواب على جلسة برلمانية الثلاثاء، ضعف السياسة الاتصالية لوزارة الصحة في إقناع التونسيين بالتلقيح ضد فيروس كورونا في ظل وجود تخوف لدى البعض من التأثيرات الجانبية لأصناف من اللقاحات، متسائلين عن مدى قدرة الدولة على التعويض عن الأضرار الصحية المحتملة؛ كما تساءل نواب عن موعد استقدام اللقاحات بالتحديد بالنظر إلى تضارب التصريحات من قبل مسؤولين حول تاريخ موعد الدفعة الأولى للتطعيم، فيما استفسر نواب آخرون عن خطة وزارة الصحة لإتاحة اللقاحات للفئات الفقيرة والمناطق الداخلية.

وعزى العجوبوني ذلك إلى الخوف من اللقاحات وتداعياتها الصحية، وأن هناك خشية من الآثار الجانبية في ظل غياب حملات إعلامية قوية إضافة إلى تداعيات حالة عدم الاستقرار الحكومي على عمل الوزارات السيادية، وقال إنه "مع كل تعديل حكومي يقع تعطيل مهام نصف وزارات".

وفي ضوء ذلك، تشكل انطباع لدى أغلب المتابعين بأن التعطيل الإعلامي من طرف وزارة الصحة بخصوص تفاصيل ملف اللقاحات يثير المزيد من الشكوك في قدرة الحكومة التي تعاني صعوبات على أكثر من صعيد على تأمينها. وهذا القصور يعكس عدم حماسة التونسيين للقاحات، ويكشف نقاط ضعف وزارة الصحة، حيث تعتقد عمري أنه لا توجد معلومات من وزارة الصحة، وهي من المفروض أن تكون متاحة للجميع حتى تحفز المواطن على اللقاح. وتذهب أوساط سياسة إلى الاعتقاد بأن الفتور تجاه اللقاحات ناجم عن خوف المواطن في حد ذاته من تبعات التطعيم، وليس فقط مسؤولية حكومية. ويشير هشام العجوبوني، النائب عن التيار الديمقراطي في حديثه لـ"العرب"، إلى أن عدد المسجلين في حملة التطعيم ضعيف فيما تحتاج البلاد إلى تلقيح نصف سكانها.

وعزى العجوبوني ذلك إلى الخوف من اللقاحات وتداعياتها الصحية، وأن هناك خشية من الآثار الجانبية في ظل غياب حملات إعلامية قوية إضافة إلى تداعيات حالة عدم الاستقرار الحكومي على عمل الوزارات السيادية، وقال إنه "مع كل تعديل حكومي يقع تعطيل مهام نصف وزارات".

تقاسم المناصب في ليبيا مخطط للحفاظ على غنائم المتنفذين

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

عادة ما يسعى المتقسمون إلى الاتحاد، لكن أن يسعى المتحدون إلى الانقسام فذلك ما رأيناه في العراق بعد غزوه في العام 2003 ونراه حاليا في ليبيا كنتيجة لما حدث في 2011 من تدخل خارجي لدعم متمردين في الداخل.

بقطع النظر عما إذا كانت ثورة التغيير السياسي أو انتفاضة شعبية لأسباب اجتماعية أو مؤامرة أجنبية للإطاحة بنظام مشاغب وتمكين الإسلام السياسي من الحكم، فإن الأخطر هو تلاعب النخب السياسية الجديدة بوحدة ليبيا والعودة بها إلى ما قبل 1951 لحسابات ليست جهوية أو قبلية، ولكن لغايات سياسية يقف وراءها أصحاب المصالح لتقسيم الثروة والنفوذ.

وبينما يجمع أغلب الليبيين على ضرورة تحصين ليبيا الواحدة الموحدة يخرج عليهم من يسعى لإعادة العمل بليبيا المتحدة. ورغم أن النزعات الفيدرالية ظهرت منذ 2011 إلا أن تكريسها كمر واقع بدأ مع انقلاب الميليشيات على نتائج انتخابات 2014 عبر عملية "فجر ليبيا" بدفع من جماعة الإخوان كرد على هزيمتها في صناديق الاقتراع لتسيطر على العاصمة.

اتجه البرلمان للانفكاك في طريق بسبب الحرب التي كانت تدور في بنغازي مدينة المقر وفق الإعلان الدستوري. وشكّلت حكومة كانت تشرف على إدارة المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش بعد تحريرها من الميليشيات والجماعات الإرهابية. وساعد اتفاق الصخيرات 2015 على تكريس التجزئة لأنه جاء وفق لعبة خارجية لإعادة تدوير الإخوان.

ومع أن الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر جمع عسكريين من كل مناطق البلاد الراضية لسلطة الإخوان المفضية بشرعية دولية مهترئة، لكن التيار الإخواني وحلفاءه في المنطقة والعالم لعبوا على أوتار الجهوية واعتبروا أن ذلك الجيش هو جيش برقة. وعندما وصلت قواته إلى غرب البلاد وكادت تدخل قلب طرابلس، كانت هناك فقط كلمة واحدة يراد لها أن تسود وهي أن الإقليم الشرقي يغزو الإقليم الغربي.

ساعدت أطماع السياسيين في الترويج لفكرة الانقسام عندما تحول مجلس الدولة الخاضع للإخوان إلى مؤسسة تشريعية تنطق باسم المنطقة الغربية رغم أن مهمته الأصلية استشارية بالأساس. وساعده التصعد الذي ضرب مجلس النواب المنتخب لأسباب عقائدية وجهوية في فرض نفسه كشريك في القرار التشريعي السياسي وقابلته رغبات في تقاسم المصالح من قبل تيار عقيلة صالح في الشرق.

كلا الطرفين يريد الإبقاء على امتيازات السلطة والنفوذ فأخاضا معا مفاوضات تقسيم المناصب السيادية. وساهمت البعثة الأممية في ترجيح هذا المخطط، لكن الدور الأصلي كان لجماعة الإخوان التي استطاعت بغطاء رعاتها الإقليميين والدوليين وبقدرة عناصرها على الإختراق أن تفرض رؤيتها لشكل النظام السياسي انطلاقا من قناعتها بأنها لا تشكل حضورا مهما في برقة وفزان وأنها لن تصل إلى حكم ليبيا إلا من خلال تقاسم السلطة وفق التقسيم الجغرافي.

لقد كان عقيلة صالح المبادر بطرح فكرة توزيع

الثروة والمناصب وفق دستور 1951 وليس وفق ما ورد في تعديلات 1963، فالنزعة القبلية لرئيس مجلس النواب كانت مسيطرة لإضافة إلى لعبة المصالح الإقليمية نظرا للتناقض الصارخ بين داعمي سلطات الشرق والمدافعين عن الجيش الوطني وبين داعمي سلطات الغرب والراعي لقوى الإسلام السياسي، في حين لم يستمع أي كان إلى الشعب الليبي وتم تحييده عن أي قرار.

كان اتفاق بوزنيقة في المغرب لتوزيع المسؤوليات الكبرى في المؤسسات السياسية لعبة إخوانية بالأساس. وبدهائها المعهود عرفت الجماعة كيف تعطي لإقليمي برقة وفزان مناصب لا صلاحيات لأصحابها خارج سيطرة إقليم طرابلس باعتباره الأكثر تمثيلية في كل مجلس لاتخاذ القرار نظرا إلى أن الإخوان يعرفون كيف يدفعون بانصارهم أو بالمتعاطفين معهم أو بمن يسهل ابتزازهم إلى تلك المناصب.



عقب انتخاب السلطات التنفيذية الجديدة ستتم

قضايا أخرى برأسها تتمثل

في تكريس مبدأ الانقسام في

الدستور الجديد، وكل إقليم

يقرر صلاحياته وفق مصالحه

وسيضغط الإخوان للإبقاء على

الميليشيات

عندما تم الإعلان عن خطة ستيفاني وليامز لاختيار سلطات تنفيذية جديدة لتوحيد البلاد على أنقاض سلطات طرابلس وبنغازي، كان لا بد من تقديم ترشيحات لإقناع أطراف النزاع. ومن جديد تدخل الإخوان بحساب النفوذ المناقض لحقيقة التمثيل الشعبي في تحديد الصلاحيات ليكون رئيس الحكومة من إقليم طرابلس بصلاحيات واسعة، ورئيس المجلس الرئاسي من برقة بصلاحيات شرفية مرتبطة بإجماع أعضاء المجلس الرئيس ونائبه عن طرابلس وفزان.

الأين وبعد انتخاب السلطات التنفيذية الجديدة ستتم قضايا أخرى برأسها منها العمل على تكريس مبدأ الانقسام في الدستور الجديد وفتح المجال أمام كل إقليم ليقرر صلاحياته وفق مصالحه بما في ذلك العلاقات الخارجية، وسيضغط الإخوان من موقع سيطرتهم على القرار السياسي في غرب البلاد للإبقاء على الميليشيات التي تحمي ظهورهم وعلى التدخل التركي الذي يرويه ضامنا لتحصينهم من الغضب الشعبي ضد مشروعهم وجرائمهم في حق الشعب الليبي.

عقيلة صالح يرفض توحيد البرلمان حتى لا يتم العصف بمركزه كرئيس له بعد أن فشل في الوصول إلى رئاسة المجلس الرئاسي، لأن التوحيد يعني المجيء برئيس من إقليم فزان لإتمام خطة توزيع الرئاسات بين الأقاليم الثلاثة. ففي حالة عدم توحيد البرلمان فإن ذلك يعني أنه لن يستطيع منح الثقة للحكومة، أي لن يتحقق الشرط الذي وضعتة حكومة عبدالله الفني لحل نفسها وتسليم مهامها لحكومة الوحدة الوطنية.

